الأمم المتحدة

DP/2024/1

Distr.: General
8 November 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام 2024

29 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 2023، نيويورك

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2023 (28 إلى 31 آب/أغسطس 2023، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل التنظيمية 2
الجزء المتعلق بالبرنامج الإنمائي 2
الحوار التفاعلي 2
ثانيا – الحوار المنظم بشأن التمويل 7
ثالثا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة 9
الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان 9
بيان المديرة التنفيذية 9
رابعا – الحوار المنظم بشأن التمويل 13
خامسا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة 14
الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 15
سادسا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع 15
بيان المدير التنفيذي 15

261223 181223 23-21802 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - المسائل التنظيمية

1 - عُقدت الدورة العادية الثانية لعام 2023 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالحضور الشخصي في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة من 28 إلى 31 آب/أغسطس 2023.

2 - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل الخاصة بالدورة (الوثيقة DP/2023/L.3)، بصيغتها المعدَّلة شفهيًا، ووافق على تقرير الدورة السنوية لعام 2023 (DP/2023/24). وأحاط المجلس علمًا بمشروع خطة العمل السنوية لعام 2024 (DP/2023/CRP.2)، ووافق على خطة العمل المؤقتة الخاصة بالدورة العادية الأولى لعام 2024.

3 - وأدرجت القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام 2023 في الوثيقة DP/2023/25، والتي أتيحت على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

4 - ووافق المجلس التنفيذي في قراره رقم 25/2023 على الجدول الزمني التالي المتعلق بدورات المجلس التنفيذي في عام 2024:

الدورة العادية الأولى:	29 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 2024
الدورة السنوية:	3 إلى 7 حزيران/يونيه 2024
الدورة العادية الثانية:	26 إلى 30 آب/أغسطس 2024

بيان رئيس المجلس التنفيذي

5 - أعرب الرئيس عن عميق امتنانه للرجال والنساء الذين تجنبوا وقوع كارثة وشيكة من خلال البدء في إنقاذ الناقلة "صافر" (وحدة التخزين والتفريغ العائمة المتهالكة الراسية قبالة سواحل اليمن). ودعا المندوبين إلى تخيل البحر الأحمر غارقا في النفط، مما يتطلب فترة من التعافي مدتها 25 عاما تكلف 20 بليون دولار لعملية التنظيف. وقد أوقفت الأمم المتحدة، وتحديدا البرنامج الإنمائي، كارثة قبل وقوعها. ويصور هذا النجاح الأمم المتحدة في أفضل حالاتها في اعتماد نهج وقائي واستباقي وجريء. أما صندوق الأمم المتحدة للسكان فقد ساهم في عام 2022 في تجنب 13,3 مليون حالة حمل غير مقصود، و 3,7 ملايين حالة إجهاض غير مأمون. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، من جانبه، المساعدة في توفير الطاقة النظيفة والانتقال الطاقي العادل. غير أن العوائق، مثل النزاعات وعدم الاستقرار الاقتصادي، تقوض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعد مؤتمر القمة المقبل المعني بأهداف التنمية المستدامة فرصة لكي تضاعف الدول التزاماتها. ودعا إلى تقييم الأولويات، ودعا البلدان المانحة والبلدان المستفيدة من البرامج إلى دعم منظمات الأمم المتحدة بطرق عملية.

الجزء المتعلق بالبرنامج الإنمائي

الحوار التفاعلي

6 - قدم الرئيس حوارا تفاعليا بشأن العمل معا لتمويل التنمية المستدامة، واصفا إياه بأنه حوار جاء في الوقت المناسب بالنظر إلى تريليونات الدولارات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعا إلى وضع

الأمم المتحدة في صميم عمليات التفكير والتوليف والتآزر والعمل المعجّل اللازمة لتحقيق الأهداف العالمية. وأشار إلى عقود من الابتكارات في تمويل القطاع الخاص، وقال إن البرنامج الإنمائي يبتكر الآن بجرأة لأجل القطاع العام. ويحتاج البرنامج الإنمائي إلى أن يكون أكثر استعدادا من أجل إشراك القطاع الخاص في التمويل المستدام، ويتطلب تمويل الموارد العادية (الأساسية) للاضطلاع بمسيرة الابتكار المستمر.

7 - وذكر مدير البرنامج الإنمائي أن التغلب على تحديات التمويل أمر أساسي لكي يمضي العالم قدما معا. وليست هذه مجرد مسألة إنصاف وعدل - بل إنها في صميم المخاطر التي تهدد الأمن العالمي والوطني. فكثير من البلدان النامية تنفق الآن أموالا على مدفوعات الفائدة أكثر مما تنفقه على التعليم أو الصحة، حتى مع توفر كل التمويل اللازم للحظة تحول في النظام المالي. والتمويل ليس حلا سحريا، ولكن بدونه سيظل كل شيء آخر مجرد حبر على ورق.

8 - وقالت وزيرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار في حكومة رواندا إن التقدم المحرز في التصدي لتحديات التمويل المعقدة في بلدها قد استند إلى قيادة رؤيوية، وتخطيط وتنفيذ منسقيّن، وشراكات قوية وابتكارات محلية. وعندما احتاجت الحكومة إلى جمع 400 مليون دولار للرعاية الصحية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة، أنشأت سندا حائزا على جوائز. وأدى الاستخدام الحريص لعائدات السند وإبلاغ المستثمرين بشكل منتظم إلى إصدار سند ثان. ويمكن أن تؤدي جودة الإعداد والتخطيط والتنفيذ إلى تحسين الأسعار وزيادة القدرة على الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية وجذب رؤوس الأموال التي تشتد الحاجة إليها. وتشمل النجاحات الأخرى إصدار أول سند مرتبط بالاستدامة في شرق أفريقيا، واللجوء إلى التمويل المختلط من السندات وموارد البنك الدولي لتوفير مساكن ووسائل نقل عام ميسورة التكلفة. وفي حين أن التمويل لا يزال غير كاف، فإن هذه الأمثلة قد حفزت الالتزام بإيجاد حلول جديدة. ويقدم التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي خيارات جديدة للكفاءة في تخصيص رأس المال من خلال نمذجة السيناريوهات والتأثيرات. وتنظر الحكومة إلى البرنامج الإنمائي على أنه حليف ثابت في تحقيق مستقبل مستدام للجميع.

9 - ووصف المدير الإداري لهيئة النقد في سنغافورة أهمية النهوض بالمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. وتواجه هذه المشاريع قيودا من محدودية النطاق والتوصيلية والتمويل حتى مع ظهور فرص جديدة في الاقتصادات الخضراء والرقمية. ويقوم الشركاء من القطاعين العام والخاص في سنغافورة بتطوير بنية تحتية رقمية لإنشاء قدرات جديدة والتغلب على القيود المفروضة بسبب الموقع والحجم. ويؤدي التعاون مع البرنامج الإنمائي إلى بناء الثقة الرقمية، وتوسيع نطاق إمكانية الوصول إلى الموارد المالية والتجارية والخضراء، وتوفير التدريب. وتشمل الإنجازات المحققة ما يلي: استحداث معرِّف كيانات قانونية فريد لتوسيع نطاق القدرات على التحقق من المعاملات المالية وإجرائها؛ وإنشاء منصة رقمية شاملة للوصول إلى الفرص التجارية والخدمات المالية والموردين؛ وإطلاق مركز تعليم مفتوح يجذب أكثر من 000 7 شركة صغيرة من 61 بلدا. وخلص إلى أن البداية الواعدة نحو تحقيق المنافع العامة العالمية لن تكون ممكنة بدون دعم البرنامج الإنمائي. وسيؤدي ذلك إلى إطلاق عنان الفرص التجارية والوصول إلى التمويل مع إثراء حياة الناس.

10 - وقالت مديرة المكتب الإقليمي لأفريقيا إن العزم على مساعدة البلدان على العودة إلى المسار الصحيح لم يكن في أي وقت مضى أقوى مما هو عليه الآن، لا سيما وسط الكفاح من أجل تأمين التمويل الكافي والميسور التكلفة. وشددت على الحاجة الملحة إلى رأس المال "الصبور"، ودعت إلى إيلاء المزيد من

الاهتمام العالمي لوقف التدفقات المالية غير المشروعة، واستخدام الموارد الوطنية لتعبئة رأس المال العالمي، وضمان تصنيفات ائتمانية موضوعية، وتأمين التمويل من الجاليات في الشتات.

11 - وقال مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ إن البرنامج الإنمائي قدم الدعم إلى 21 بلدا في المنطقة بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وطورت فيجي أولى سنداتها الزرقاء. وانتقلت إندونيسيا إلى التمويل المختلط وتحسين مواءمة رأس المال الخاص. والطلب الأكبر ينصب على سد الثغرات للاحتفاظ بالأموال المخصصة للتنمية، وذلك مثلا من خلال عمليات مراجعة الحسابات الضريبية وتحسين أنظمة السوق المحلية.

12 - وفي ملاحظات إضافية (متاحة على الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي)، دعا مدير البرنامج الإنمائي إلى تجاوز الإحباطات في المناقشات المالية. فالعالم يحتاج إلى تبني التمويل باعتباره المتغير الرئيسي ليس فقط من حيث المال ولكن أيضا من حيث قدرته كأسرة من الدول على المضي قدما وإدارة التحولات الحتمية. ويرى البرنامج الإنمائي، بما يتمتع به من حضور عالمي، أن التمويل مشكلة خطيرة ولكنها قابلة للحل. ومع تداول 463 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي، يتعذر تفسير أنه لا يمكن توفير بضعة تريليونات للاستثمار في التحولات الوجودية. وفي حين أن التحديات النظمية الحالية تتطلب استجابات منهجية، فإن النظام المالي العالمي غير مناسب للعصر. وتحدد النظم واللوائح والسياسات الإيكولوجية الاقتصادية الوطنية وسياقات الاستثمار مسار كل دولة على حدة. وهذه ليست مجالات منفصلة؛ فالسياسات العالمية والوطنية تحفز وتدعم التحولات أو تعوق الدول أو قطاعات المجتمع.

13 - وتابع قائلا إن البرنامج الإنمائي انتقل في غضون سنوات قليلة من دعم البلدان أساسا في إمكانية الحصول على التمويل للمشاريع إلى الاعتراف المتزايد بقيمته في وقوفه على أرض الواقع وصلاته بالخبرات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم. وقد وفر مشاركة وشراكة ودعما على نطاق واسع لمجموعة العشرين ورئاستها، بما في ذلك بوصفه أمانة الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام. ويعد البرنامج الإنمائي واحدا من ثلاثة كيانات أساسية تابعة للأمم المتحدة تقود عملية خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، التي تدعو الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية إلى العمل معا بشكل وثيق بشأن الأولويات القطرية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وجعل المستثمرون الأوروبيون في الأهداف معايير الأثر التي وضعها البرنامج الإنمائي إطارهم المرجعي الأكثر شيوعا لاستثمارات الأسهم الخاصة في مجال الاستدامة. وجمع البرنامج الإنمائي مئات البلايين من الدولارات من خلال دعم البلدان في مواءمة الميزانيات الوطنية مع الأهداف، ووضع أطر التمويل.

14 - وشدَّد مدير البرنامج الإنمائي على أن البرنامج ليست لديه جميع حلول التحديات الراهنة، كما أنه لن يحول بمفرده تمويل التنمية العالمية. وقال إن البرنامج استرعى الانتباه إلى عبء الديون المذهل قبل غيره، وإلى تدفق الأموال من أفقر البلدان النامية، ولكن نظرا لأن هذا لم يهدد بعد النظام المالي العالمي، فإنه يتم تجاهله. وفي عام 2024، تستحق نسبة 45 في المائة من الديون في البلدان المنخفضة الدخل؛ وهناك 60 بلدا على قاب قوسين أو أدنى من احتمال التخلف عن السداد. وفي حين أن الاقتصادات الأكثر ثراء بدأت تشهد نهاية الأزمات الحالية، فإن التباين الهيكلي المزمن يعني أن البلدان الفقيرة لا تستطيع تعبئة التمويل اللازم.

15 - وتعاون البرنامج الإنمائي مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الشركاء في السعي إلى تغيير نظرة الأسواق إلى البلدان النامية، وذلك مثلا من خلال سندات أهداف التنمية المستدامة ومنتجات التأمين الجديدة. ويقيم البرنامج شراكات مع الحكومات بشأن السياسات والأطر الرامية إلى إيجاد أسواق وخدمات لتحقيق الأهداف الإنمائية. وفي 86 بلدا، تساعد أطر التمويل المتكاملة الحكومات على تحديد الأولويات. وإذا تم التعامل مع التمويل بشكل استباقي وذكي وبحكمة أكبر، فإنه سيجمع الناس معا. وبخلاف ذلك، يمكنه أن يصيب العالم بالشلل. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تحقيق التحول الأخضر مع استثمار 7 تريليونات دولار في دعم الوقود الأحفوري كل عام، مما يؤدي إلى محاصرة العالم فعليا في اقتصاد الوقود الأحفوري.

16 - ومضى يقول إن البرنامج الإنمائي لا يؤدي دورا واحدا أو فريدا من نوعه، ولكنه شبكة مميزة لربط الابتكارات من الشمال إلى الجنوب، ومن الاقتصادات الصغيرة إلى الكبيرة، في شراكة من أجل التنمية تمكن البلدان من اتخاذ قرارات سيادية ومستنيرة. ويقوم البرنامج الإنمائي ببناء قدرات المؤسسات والمجتمعات المحلية والأعمال التجارية الصغيرة، ويمكّن الأسواق المالية من خدمة المواطنين. وفي كل يوم، يعمل 000 22 موظف بالبرنامج الإنمائي مع المؤسسات الوطنية، بما في ذلك لمعالجة مسألة التمويل من وجهة نظر أولئك الذين تشكل شاغلا وجوديا بالنسبة لهم. ويقدم البرنامج الإنمائي أفكارا ثاقبة جماعية تستند إلى هذه التجارب إلى منتديات مثل المجلس التنفيذي، وإلى الحوارات مع المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينبغي للحكومات ألا تقلل من أهمية وزخم العمل معا، أو إمكانية توليد الابتكارات والشراكات وتحولات التمويل في أكثر لحظات تاريخ البشرية ثراء. وهناك آلاف الإجابات ولكن في مناخ صعب، يمكن للبرنامج الإنمائي وشركائه الكثيرين أن يحفزوا على فهم أن مشكلة التمويل قابلة للحل.

17 - وأثنت الوفود على البرنامج الإنمائي لوقوفه في طليعة الجهود الرامية إلى مساعدة البلدان على التعامل مع تمويل التنمية المستدامة. واضطلع البرنامج بدور مثير للإعجاب في تحديد الأولويات، ومتابعة السياسات الرامية إلى الحد من المخاطر، والحصول على التمويل المتعلق بالمناخ والتنوع البيولوجي، ووضع أدوات مالية جديدة ومبتكرة. ولا تزال التحديات قائمة، ولا سيما بالنسبة لأضعف البلدان؛ وتتطلب الموارد الكافية وبناء القدرات واتساق السياسات عملا جماعيا. وفي حين تظهر التكنولوجيا الرقمية طاقات كامنة ملحوظة لتحفيز التمويل المستدام، ينبغي تسخير التكنولوجيات بطريقة مسؤولة وشاملة، ومواءمتها مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للدول الأعضاء أن تعالج الانخفاض في الموارد العادية (الأساسية)، وأن تلتزم من جديد بدعم البرنامج الإنمائي من خلال تمويل إضافي أساسي ومرن ومتعدد السنوات حتى يتمكن من مواصلة تقديم حلول التمويل بما يتمشى مع حجم واحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج.

18 - وحث أحد الوفود على دعم البلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجة لأن ذلك مرتبط بالفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة. وتحتاج البلدان إلى المساعدة في إدارة الديون وتحسين سيناريوهات الاستثمار، ويمكن للبرنامج الإنمائي، بما لديه من خبرة تقنية وبناء قدرات طويلة الأجل لوضع سندات لتحقيق الأهداف، زيادة التدفقات المالية لتحقيق الأهداف والغايات المناخية.

19 - وأعربت مجموعة من الوفود عن تقديرها للتركيز على تشخيص القيود والإصلاحات العالمية اللازمة للمساعدة على تقدم التنمية في بلدان الجنوب. وهناك أوجه قصور خطيرة في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي قطعت لأول مرة قبل 53 عاما، وسيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إجراء تغييرات في الهيكل المالي العالمي. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتحفيز استثمارات الجيل القادم من القطاعين العام والخاص في المنافع العامة العالمية،

وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية لتوفير قدر أكبر وأكثر إنصافا من فرص الحصول على التمويل الدولي في الأزمات. وينبغي أن تؤدي التغييرات الرئيسية في حوكمة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تحسين تمثيل البلدان النامية. وشدَّدت المجموعة على وجود منهاج لمعالجة الديون، وتحسين شفافية الديون، وتحسين الضمانات لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وتعزيز الإطار التنظيمي للتدفقات المالية والإصلاحات الضريبية العالمية. وشجَّعت المجموعة البرنامج الإنمائي من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة على مواصلة مساعدة الحكومات في تمويل أهداف التنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنيا، وعلى تعبئة التمويل الابتكاري، والاستفادة من الابتكارات الرقمية.

20 - وأفادت مجموعة من الوفود بأن البرنامج الإنمائي لا يزال شريكا ثابتا بينما أعربت عن قلقها إزاء انخفاض تمويل الموارد العادية. ومن أجل القضاء على الفقر، فإن هذا التمويل ليس خيارا. ويتوقف تحسين الظروف المادية للبشرية على استفادة الدول الأعضاء من خبرات المنظمات الإنمائية مثل البرنامج الإنمائي؛ ويجب أن تكون هذه الكيانات مهيأة للنهوض بالدور الملقى على عاتقها. وحثت المجموعة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامات اتفاق التمويل، واقترحت اتفاق تمويل 2,0 لمراعاة الحقائق الحالية، وتجسيد الطموح الجماعي.

21 - وقالت الوفود إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سيتطلب أكثر من المساعدة الإنمائية الرسمية، مشيرة إلى زيادة التجارة والاستثمار الخاص والتمويل المبتكر، وتكثيف العمل بشأن مواءمة التمويل وتعبئته ومزجه وتوسيع نطاقه. ومن شأن الميزنة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة زيادة الشفافية والكفاءة، في حين أن تكثيف الجهود الوطنية الرامية إلى تيسير التمويل والاستثمار والنظر في النظم المالية الكلية سيزيد الإيرادات ويدعم تحسين الإنفاق. ويضطلع البرنامج الإنمائي بدور رئيسي في حشد التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بينما يساعد أيضا على مواجهة عدم المساواة الاجتماعية وتعزيز المؤسسات. وسألت بعض الوفود عن التصدي للفساد وشجَّعت البرنامج الإنمائي على المضي قدما بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة من أجل تحسين ظروف الاستثمار.

22 - وشدَّدت مداخلات متعددة على مشكلة الديون بوصفها واحدة من أبرز العقبات التي تعترض سبيل التنمية، وتتطلب إصلاحات جذرية وفورية، وبدونها ستكون أهداف التنمية المستدامة مجرد وهم. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، فإن أسعار الاقتراض مرتفعة وعلاوات المخاطر مفرطة، مما يوحي بأن النظام المالي يعطي الأولوية لمخاطر الدائنين على حساب المخاطر التي يتعرض لها السكان. ويتطلب إحراز تقدم ملموس إلغاء ديون أكثر الفئات ضعفا، وتصحيح نظم التصنيف، والاستجابة للاحتياجات الوطنية للتمويل. وأشارت وفود إلى الافتقار إلى التضامن الكافي، ووصفت البيئة الدولية بأنها شديدة التقييد وغير ملائمة للبلدان النامية. وأشار أحد الوفود إلى خسارة مرتبطة بالجائحة بنسبة 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تليها خسارة متوقعة بنسبة 3 في المائة من تأثير ظاهرة النينيو في عام 2023، وهي تحديات تزداد صعوبة بسبب نقص التمويل اللازم للتكيف في البلدان المتوسطة الدخل.

23 - وأعربت الوفود عن ترحيبها بالنهج التجميعي باعتباره مهما لزيادة فعالية الدعم الإنمائي وفرصة لتجميع القطع معا في شكل حلول موحدة. ويمكن للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أن يكمِّلا المؤسسات المالية الدولية استنادا إلى المزايا النسبية.

24 - وأعرب مدير البرنامج الإنمائي عن تقديره للتعليقات العديدة بشأن الشراكات الاستراتيجية ذات الصلة والمتجاوبة مع البرنامج. وسوف يعرض البرنامج "الأفكار الثاقبة لأهداف التنمية المستدامة"

الخاصة به على 95 دولة من أجل فهم أفضل لكيفية مواءمة تخطيط التنمية الوطنية وتمويلها. وأشار إلى المعضلات السياسية والشعور بالتراجع، وأعرب عن موافقته على أن النظام المالي لم يكن فعالا في الاستجابة للصدمات القصيرة الأجل، وهذا هو السبب في استمرار ظهور مسألة الديون. ويتعين على المجتمع العالمي أن يتكاتف لتخفيف وطأة الضغوط حتى يمكن أن تتطور مناقشات التمويل. وحتى مع الابتكارات، لا تزال أساسيات السياسة الاقتصادية تقليدية، والنظم التنظيمية المالية راسخة في نماذج تحابي الدائنين وتهمش الفقراء.

25 - وقال إن الدعوة المتكررة إلى زيادة تمويل الموارد العادية تمثل أحد الشواغل. ويعطي هذا التمويل البرنامج الإنمائي وظيفة مضاعفة، تمكنه من التفاعل مع الحكومات، وتوفير التحليلات ومجموعة من الخيارات لاختيارات السياسات الوطنية، بما في ذلك التي واءمت بالفعل بلايين الدولارات من الاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة. وينفذ البرنامج الإنمائي التزامه بالتركيز على البلدان التي تتعرض لأكبر قدر من الضغوط، حيث تدعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة 31 بلدا من أقل البلدان نموا. وقال إنه يناشد المانحين أن يأخذوا الدعوة إلى توفير الموارد العادية مأخذ الجد. وفي حين أن البعض أبقى على تمويل الموارد العادية أو وسَّع نطاقه، فإن البعض الآخر خفض هذه المساهمات أو أوقفها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نموذج يقوم فيه البرنامج الإنمائي ببساطة بتنفيذ المشاريع، ولكنه يجب أن يكون أكبر من مجموع أجزائه، لا سيما وسط العديد من الفرص المثيرة للتعلم والعمل مع البلدان. واقترح تذكير الجمهور بمدى ضآلة الإيرادات المتأتية من دافعي الضرائب التي تستثمر في التعاون الإنمائي الدولي، ومقدار ما يمكن تحقيقه من خلال الاستثمار المستدام. ويعد تمويل الموارد العادية تقريبا أصغر مسألة مدرجة في نقاش أوسع نطاقا حول التمويل المتعلق بالمناخ والتمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

26 - وقال إن الطلب مرتفع على أعمال مكافحة الفساد على وجه الخصوص، حيث يعمل البرنامج الإنمائي مع 115 بلدا بشأن مسائل ذات صلة. وتتيح الرقمنة فرصا هائلة للوصول إلى الأشخاص الذين يقعون تقليديا خارج النظام المالي الحديث.

27 - وخلص إلى أن البرنامج الإنمائي، في سياق حله للمسائل الصعبة في مجال تمويل التنمية، يكتسب أهمية من الناحية النظمية، ويمكنه زيادة النجاحات والوصول إلى العديد من البلدان التي لا تكون لولا ذلك في دائرة اهتمام العالم. وشدد على ضرورة التحلي بالأمل على الرغم من التحديات الهائلة، والسرعة في التصدي لها، والمساهمات المتكاملة التي سيواصل البرنامج الإنمائي تقديمها.

ثانيا - الحوار المنظم بشأن التمويل

28 - قدمت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والتوعية التقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 (الوثيقة DP/2023/2026 ومرفقاتها)، استجابة لقرار الجمعية العامة 233/75. وقدم الموظف المسؤول في صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الاستعراض السنوي للحالة المالية للصندوق (DP/2023/2027).

29 - وأعربت مجموعة من الوفود عن بالغ قلقها إزاء استمرار انخفاض المساهمات في الموارد العادية في وقت بلغت فيه الاحتياجات رقما قياسيا. وهي لا تريد أن يصبح البرنامج الإنمائي منظمة مشاريع، وترحب بالتحول إلى الحافظات. وينبغي أن يكون البرنامج الإنمائي قادرا على تصميم وتنفيذ حلول متكاملة

ومبتكرة وتحويلية، والوصول إلى جميع الفئات الضعيفة، والتمسك بالولايات المعيارية، والاضطلاع بمهام ائتمانية ورقابية وإدارية سليمة دعما للأهداف الإنمائية للدول الأعضاء. وفي حين تشدد المجموعة على الالتزام المستمر باتفاق التمويل، ولاحظت الضغوط المفروضة على المساعدة الإنمائية الرسمية، فإنها تحث البرنامج الإنمائي على زيادة الإبلاغ عن نتائج الموارد غير المخصصة، وتعزيز إبراز الجهات المانحة للموارد العادية على الصعيد القطري. وطُلب من البرنامج الإنمائي تفسير الفائض البالغ قدره 11,4 بليون دولار في عام 2022.

30 - وأعربت الوفود، في مداخلات أخرى، عن تقديرها لتنسيق الإبلاغ، وسلامة الإدارة المالية، وزيادة تنفيذ البرامج، والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. وأفادت بأن قلة من البلدان لا يمكنها أن تستمر في تحمل مسؤولية كبيرة بشكل غير متناسب عن الموارد العادية، الأمر الذي ينبغي أن يعكس الطابع المتعدد الأطراف للأمم المتحدة والحقائق الاقتصادية. وسألت عن الكيفية التي يمكن بها للبرنامج الإنمائي أن يحافظ على هياكل مساءلة قوية في ضوء الاختلالات في الموارد، ورحبت بالتحليل الذي أجراه البرنامج الإنمائي بشأن العوامل التي تسهم في انخفاض تمويل الموارد العادية. وشجع أحد الوفود البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على توسيع قاعدة المانحين من خلال نهج استراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة مع الداعمين التقليديين. وسيواصل الوفد التطلع إلى البرنامج الإنمائي لمعالجة شواغل الدول الأعضاء بشأن مواطن الضعف في الرقابة الإدارية، وإعادة تأكيد التزامه بالإصلاح والفعالية التنظيمية.

31 - وردا على ذلك، شدَّدت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والتوعية على أهمية الانتقال من المشاريع إلى الحافظات، وهو ما تتيحه الموارد العادية. وأشارت إلى التحسينات الأخيرة والملحوظة في اجتذاب التمويل المرن. ولا تزال الموارد العادية أساسية لدعم المقاييس المعيارية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والاستفادة من الموارد الأخرى، ودعم الابتكارات، مثل البنية التحتية العامة الرقمية. ويواصل البرنامج الإنمائي ممارسة الرقابة القوية والعالية الجودة. وفي حين أن البلدان المستفيدة من البرامج تمول 25 في المائة من ميزانية البرنامج الإنمائي، فإن هناك جهودا متزايدة للعمل مع شركاء استراتيجيين جدد بشأن الموارد العادية والموارد الأخرى في إطار خطة التنويع. وتسير حملة الشركاء الأساسيين (#PartnersAtCore) التي أطلقها البرنامج الإنمائي في جولتها الثالثة مع التركيز على الشراكة على أرض الواقع وعلى طائفة واسعة من الشركاء على الصعيد القطري.

32 - وأفاد كبير الموظفين الماليين بأن هناك 329 مليون دولار من الموارد العادية من بين الفائض المتراكم البالغ 11,4 بليون دولار. واضطر البرنامج الإنمائي إلى الاحتفاظ بثلاثة إلى ستة أشهر من الموارد العادية كاحتياطي. ولم ترد بعد 5,1 بلايين دولار أخرى، وخُصِّص معظمها للبرامج؛ وخُصِّصت 5,3 بلايين دولار للبرامج، وتشمل تقاسم التكاليف، والصناديق الاستئمانية، والاحتياطيات تمشيا مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والدعم الواجب السداد، وغير ذلك من الأنشطة. وخُصِّص بليون دولار آخر لتغطية التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتزامات نهاية الخدمة وغيرها من الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

33 - وقال الموظف المسؤول عن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إن الصندوق هو منظمة الأمم المتحدة الوحيدة المكلفة بتقديم القروض وإصدار ضمانات ممولة بنسبة 100 في المائة. وبالانتقال من تقديم الأموال إلى التمويل، يقدم الصندوق نماذج هامة. والمنظمة فخورة بنتائجها، وتأمل في أن يقوم المانحون والبلدان المستفيدة من البرامج والشركاء بتمويلها ودعمها.

34 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 20/2023 الخاص بالحوار المنظم بشأن التمويل بخصوص تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025.

ثالثا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

35 - بعد لمحة عامة قدمها المدير المعاون، ومقدمة عرضتها المديرتان الإقليميتان لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وافق المجلس التنفيذي، وفقا لقراره 7/2014، على وثائق البرامج القطرية لأنغولا (DP/DCP/AGO/5)، وبنن (DP/DCP/BEN/4)، وبوروندي (DP/DCP/BDI/5)، وتشاد (DP/DCP/TCD/4)، وغينيا الاستوائية (DP/DCP/GNQ/4)، وليسوتو (DP/DCP/LSO/4)، وملاوي (DP/DCP/MWI/4)، وموريتانيا (DP/DCP/MRT/4)، وبابوا غينيا الجديدة (DP/DCP/PNG/3)، والسنغال (DP/DCP/SEN/4)، وتوغو (DP/DCP/TGO/4).

36 - ووافق المجلس أيضا على التمديد الخامس للبرنامج القطري لأفغانستان لمدة سنتين؛ والتمديد الثالث للبرنامج القطري لبوركينا فاسو لمدة سنتين؛ والتمديد الثاني للبرنامج القطري لميانمار (DP/2023/28) لمدة سنة واحدة.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرة التنفيذية

37 - شدَّدت المديرة التنفيذية في ملاحظاتها الافتتاحية (المتاحة على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان) على الشراكات باعتبارها عوامل بالغة الأهمية في تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالنساء والفتيات. وتشمل الاستثمارات التي توفر أكبر المساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأكثرها ديمومة النتائج التحويلية الثلاث لصندوق الأمم المتحدة للسكان: الوصول بالاحتياج غير المُلبَّى لتنظيم الأسرة إلى النسبة صفر، والوصول بحالات وفيات الأمومة الممكن تفاديها إلى النسبة صفر؛ والوصول بالعنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات إلى النسبة صفر. وتشكل هذه النتائج ركيزة أساسية للصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنسان والرفاه - وتدخل في صميم عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان. وللاستثمار في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية آثار مضاعفة في جميع جوانب التنمية المستدامة. فتنظيم الأسرة، على سبيل المثال، يعتبر منذ فترة طويلة "أفضل الخيارات" المتاحة للتنمية العالمية. وتشير تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن إنفاق 79 بليون دولار إضافية على إنهاء الاحتياج غير المُلبَّى لتنظيم الأسرة، والوصول بحالات وفيات الأمومة الممكن تفاديها إلى النسبة صفر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بين عامي 2022 و 2030 من شأنه أن يؤدي إلى تفادي 400 مليون حالة حمل غير مخطط لها، وإنقاذ حياة مليون امرأة وتوليد فوائد اقتصادية قدرها 660 بليون دولار.

38 - وتشكل الصحة الجنسية والإنجابية أساس المساواة بين الجنسين، الذي ترتكز عليه جميع أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن المعارضة الشديدة لحقوق المرأة جيدة التنظيم وممولة تمويلا جيدا، مما يهدِّد بالقضاء على المكاسب التي تحقَّقت بشق الأنفس. ومن المهم للغاية التحلي بنفس ما يتحلى به من يسعون إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء من جرأة وتنظيم وعزم لا يلين، ونبذ الانقسامات والاتحاد في جو من التعاون والتضامن الدوليين. وتشكل الذكرى السنوية الثلاثون للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لحظة

مناسبة لإيجاد أرضية مشتركة لمستقبل مشترك. وشرحت كيف يوظف الصندوق البيانات والأدلة في السعي إلى تحقيق الإنصاف والعدالة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تحقق الشراكات الوطنية التحويلية بشأن البيانات "عائدا قويا على البيانات" يبلغ، وفقا لتقديرات متحفظة، 32 دولارا عن كل دولار واحد مستثمر.

39 - وقالت إن الصندوق يبذل قصارى جهده لإدارة المخاطر بفعالية وإدارة موارده بحكمة والاستفادة من الأدلة التقييمية. وتمس الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات للوصول إلى "الأصفار الثلاثة". ويستكشف الصندوق سبل توفير تمويل مبتكر لزيادة الاستثمارات، بما في ذلك من خلال سندات الأثر المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين. وفي ظل وجود أدلة قوية تشير إلى أداء جيد، فقد حان الوقت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من خلال الدفاع عن حقوق وحريات النساء والفتيات.

40 - ووصفت المديرة الإقليمية للصندوق المعنية بالدول العربية عاما آخر مليئا بالتحديات اتسم بوقوع كوارث طبيعية ونزاعات وأزمات طال أمدها، وشدَّدت على أهمية القدرة على الصمود والاستثمار في تمكين النساء والفتيات. ففي اليمن، على سبيل المثال، دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان حصول 000 620 امرأة وفتاة على خدمات الصحة الإنجابية وتوفير ولادة مأمونة لـ 000 56 وحصول 000 236 على خدمات التخفيف من آثار العنف الجنساني والتصدي له، فأرسى بذلك أسس التعافي على المدى الطويل. وفي منطقة توجد بها موارد ضخمة وشباب مفعم بالحيوية، من شأن الاستثمار في الشباب والنساء أن يطلق الأصول الديموغرافية من عقالها وأن يؤدي إلى مستقبل أفضل للجميع.

41 - وأشارت الوفود إلى مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة باعتباره فرصة لتسريع وتيرة العمل على تحقيق النتائج التحويلية الثلاث للخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتشكل الذكرى السنوية الثلاثون للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لحظة حاسمة للتعجيل بالوفاء بوعوده. ومن الضروري التقيد بمبادئ اتفاق التمويل لضمان تمويل يمكن التنبؤ به. ونظرا لوجود فجوات في التمويل الميسَّر، يمكن أن تؤدي الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية إلى توفير المزيد من الموارد لقطاع الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. ومن شأن تعبئة الموارد المحلية أن تسهم أيضا في تحقيق الأصفار الثلاثة. ويمكن أن يتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المزيد من فرص الابتكار.

42 - وأثنت مجموعة من الوفود على الصندوق لتعزيزه فعالية تخصيص الموارد ودعم المجتمعات المحلية المتعثرة. وينبغي أن توجِّه أطر التمويل الشفافة والفعالة الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها وأن تكفل تحول الموارد البشرية والطبيعية الوفيرة إلى قاطرات محركة لعالم مزدهر ومستدام. وأشارت إلى العوائد التحويلية للاستثمار في الصحة الجنسية والإنجابية في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وأعربت المجموعة عن تقديرها للتركيز على البيانات ودعت الدول الأعضاء الأخرى إلى دعم هذه الجهود. وتوجد مجموعة متنوعة وثرية من وجهات النظر، ولكن تقييد تمويل التنمية على أساس هذه المنظورات من شأنه أن يوسع الفجوات في تعددية الأطراف. وينبغي إعادة تأطير الحوار المتعلق بالتمويل ليعكس التزاما لا يتزعزع بالطموح، والفعالية، والاستدامة، والإنصاف، والاحترام.

43 - وأشارت مجموعة من الوفود إلى الاستقطاب المؤسف والتراجع عن التقدم والعوائق التي تعترض سبيله، بما في ذلك تغير المناخ واستمرار النزاع. وتناط بالصندوق ولاية حيوية تتمثل في القيام بعمل هام يجب أن يستمر. فهو ينبغي أن يستثمر في حلول بالغة الأثر ومبنية على الأدلة، مثل توسيع القوة العاملة

في مجال القبالة، واتباع نهج جنسانية تحويلية. وتمثل الذكرى السنوية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية معلما هاما على طريق تنشيط العمل على الوفاء بالالتزامات السابقة وإيجاد عالم يمكن فيه أن يمارس جميع الناس حقوقهم المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

44 - وأعربت مجموعة أخرى من الوفود عن تقديرها لصندوق الأمم المتحدة للسكان لما يقوم به من عمل وثيق مع الحكومات الشريكة وأصحاب المصلحة الآخرين وكيانات الأمم المتحدة، وهو ما يضاعف من أثره ويبرهن على روح التعاون. وحقق الصندوق إنجازات تمويلية جديرة بالملاحظة، بما في ذلك ارتفاع الإنفاق على الحد من العنف الجنسي والجنساني وغيرهما من الممارسات الضارة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات استثمارية كبيرة في الأهداف التحويلية الثلاثة. ويلزم بذل المزيد من الجهود الجماعية لضمان حصول الصندوق على موارد كافية وعالية الجودة، ويقترح أن يربط الصندوق بين الموارد والنتائج الموضوعية بشكل أوضح عند الإبلاغ.

45 - وشدَّدت الوفود في مداخلات فردية على أهمية إجراء الاستعراضات الإقليمية قبل الذكرى السنوية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لتقييم التقدم المحرز، وتقديم حلول مصممة خصيصا، وزيادة تعزيز الروابط بخطة عام 2030. ويمكن أن تتيح عملية الاستعراض فرصا جديدة لبناء توافق في الآراء والتعاون. وأثنت الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان لقيامه بتوسيع نطاق استجابته الإنسانية وتعزيز نظمه الصحية القادرة على الصمود، وحثت على تجديد التركيز على التغيير المعياري والمحددات الاجتماعية للصحة. وأعربت عن امتنانها للتركيز على معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنساني، ولكنها شدَّدت على أن هذه الظاهرة ما برحت تتزايد، بما في ذلك من خلال التكنولوجيا. وهنأت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على الحالة الجيدة للموارد، ولكنها أشارت إلى وجود تحديات، وشددت على اتخاذ تدابير تتمثل في التمويل الابتكاري، وتعبئة الموارد المحلية، وتوسيع قاعدة المانحين، وبذل الجهود لتصحيح الاختلال في الموارد العادية، باعتبارها تدابير لا غنى عنها للوفاء بالمهام المعيارية وتوفير الخدمات الأساسية. وأشارت إلى قيمة النهج الحصيفة في إدارة الميزانية وشدَّدت على التنبؤ الدقيق واتباع نهج استراتيجي طويل الأجل.

46 - وردا على ذلك، أشارت المديرة التنفيذية إلى انتقال المنظمة من تقديم الأموال إلى التمويل، وإلى عملها مع الشركاء للاستفادة من مواردهم وتأثيرهم في المجتمع على حد سواء. وقد خطا الصندوق خطوات واسعة في مجال الابتكار والنهوض بالخطة المعيارية. ويشمل التقدم المحرز في مجال التمويل المحلي إبرام تعهدات بتنظيم الأسرة مع 43 حكومة. وكجزء من حركة التغطية الصحية الشاملة، يعمل الصندوق على استنفار الحكومات لتخصيص المزيد من الموارد المحلية للنظم الصحية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويواصل العمل مع المؤسسات المالية الدولية. وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يتعاون الصندوق مع 130 بلدا على الأقل بشأن تحسين البيانات، وبناء المهارات الجراحية اللازمة لاستئصال ناسور الولادة ومسائل أخرى.

47 - ودعت المديرة التنفيذية الدول الأعضاء إلى المشاركة في إحياء الذكرى السنوية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأشارت إلى الفرص المتاحة لتبادل الخبرات في وقت يشهد تحولات ديمغرافية. وتمثل الذكرى السنوية فرصة لاعتماد نهج التنمية المتمحورة حول الإنسان، مع التركيز على الحد من الاستقطاب ومساعدة البلدان على التكيف مع الحقائق المتغيرة مثل تزايد عدد السكان الشباب وشيخوخة السكان. وأشارت إلى أن السكان أشخاص وليسوا مجرد أرقام، وقالت إن الصندوق يركز على النهج السياساتية والبيانات والأدلة والتوجيه التقني والوصول إلى الفئات المهمشة. ويلزم اتخاذ إجراءات مستمرة وجديدة لمكافحة العنف

الجنساني، بالتزامن مع تعاون الصندوق مع الرجال والعمل على تعزيز مظاهر الذكورة الإيجابية، على سبيل المثال، والعمل من أجل القضاء على حالات الاغتصاب في حالات النزاع. وأشارت إلى تحسن قدرات التنبؤ، بما في ذلك من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي الجديدة.

48 - وشرحت نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) استراتيجيات صندوق الأمم المتحدة للسكان المتعلقة بالشباب والإعاقة. وأشار نائب المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) إلى حدوث قفزة كبيرة في الأنشطة الإنسانية، حيث ارتفع التمويل بنسبة 150 في المائة منذ عام 2018. ومع ذلك، ظلت النداءات قاصرة عن تلبية الاحتياجات في بعض حالات الطوارئ. ويقوم الصندوق بتحسين التأهب للأزمات الإنسانية، ولا سيما عن طريق إعادة تنظيم برنامجه للاستجابة الإنسانية، وتحديث إجراءات التشغيل الموحدة، والتجهيز المسبق للوازم.

الحوار التفاعلي

49 - استهل رئيس المجلس التنفيذي الحوار التفاعلي بشأن التصدي للعنف الجنساني في عالم رقمي، فقال إن التكنولوجيا الرقمية، وإن كانت توفر إمكانات هائلة، تخلق أيضا مساحات جديدة لإخضاع النساء والفتيات. ولمعالجة هذه الشواغل أهمية بالغة لدعم الحقوق والخيارات.

50 - وروت المديرة التنفيذية قصصا عن نساء تعقَّبهن عشراء عنيفون من خلال التكنولوجيات أو طُردن من مناصب سياسية قيادية من خلال حملات الإساءة على الإنترنت. وفي ظل تعرض اثنتين من كل خمس نساء للعنف على الإنترنت، تتطلب المسألة اتخاذ إجراءات عاجلة؛ ويكثف الصندوق تعاونه مع الشركاء في أكثر من 150 بلدا وإقليما. ويؤثر العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا على العمل الأوسع نطاقا في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

51 - وذكر ممثل لرابطة الاتصالات التقدمية أن التكنولوجيا يمكن أن تزيد من المشاركة والوصول إلى المعلومات وتوفر أدوات جديدة للتعبئة والنشاط. بيد أن العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا يساهم في جعل المجتمعات أقل سلما وأقل ديمقراطية. فهو سبب لعدم المساواة بين الجنسين ونتيجة له في الوقت نفسه. وتشمل بعض الفئات الفرعية المعرضة لخطر متزايد الشابات والفتيات، والنساء العاملات في الحياة العامة، والأقليات العرقية وغيرها من الأقليات، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة. ويحدث العنف الجنساني عبر سلسلة متصلة على الإنترنت وخارجها نتيجة للأسباب الجذرية نفسها. ويجب أن تشارك المرأة في صنع التكنولوجيا ووضع القوانين والسياسات التي تنظمها؛ وللأمم المتحدة دور رئيسي في مناقشة المبادئ التي توجه الإنترنت والمعايير.

52 - وشدَّد ممثل منظمة غير حكومية أخرى، هي منظمة الحقوق الرقمية (Derechos Digitalis)، على أن مكافحة العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا يتطلب اتخاذ تدابير متعددة وتعزيز الاستجابات المؤسسية، القانونية وغير القانونية. وتقع على عاتق الدول التزامات بموجب قوانين حقوق الإنسان. ويجب أن تكون التشريعات قائمة على الحقوق. وقد ركزت بعض الجهود أساسا على قوانين جنائية فضفاضة ليست فعالة ويمكن أن تعرض الضحايا لمخاطر أكبر. وينبغي أن تتبنى الاستجابات القانونية منظورا قائما على حقوق الإنسان ومتمحورا حول الناجيات/الناجين ومتعدد الجوانب؛ وأن تأخذ في الاعتبار نطاق سلطات التجريم والتحقيق؛ والتمسك بمبادئ الشرعية والضرورة والتناسب.

53 - وشرحت المستشارة التقنية المعنية بالعنف الجنساني في صندوق الأمم المتحدة للسكان كيف حطمت التكنولوجيا الحواجز وزادت من فرص الحصول على خدمات ومعلومات عالية الجودة. بيد أن سوء الاستخدام وسوء التصميم نتج عنهما أيضا تعميق أوجه عدم المساواة والمعايير الضارة وتفاقمها بسبب التكنولوجيا. وأدمج صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل المتعلق بالعنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا في برنامجه الأوسع بشأن العنف الجنساني لتلبية احتياجات الناجين/الناجيات من العنف في جميع الأماكن والسياقات. ويعمل الصندوق على زيادة إلمام الممارسين وصناع القرار بالتكنولوجيا الرقمية من أجل فهم أفضل لآثار التكنولوجيا والطرق التي يمكن أن تيسر بها ارتكاب العنف؛ وتعزيز آليات الاستجابة؛ ومواصلة العمل على تغيير المعايير الجنسانية والاجتماعية المؤذية لمنع ارتكاب العنف من خلال التكنولوجيا. ويقدم الصندوق الدعم لآليات إدارة البيانات لكفالة الشفافية وحماية البيانات؛ ووضع المعايير المتعلقة بتصميم التكنولوجيا، والقوانين والسياسات القائمة على الحقوق، وحماية الناجين/الناجيات وإنصافهم. ويجمع الصندوق بين النسويات والشباب والمدافعين عن الحقوق الرقمية والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في مجال الأعمال والتكنولوجيا للتصدي للأبعاد المتعددة للعنف الذي تيسره التكنولوجيا.

54 - وشكرت الوفود الصندوق مرارا على دوره القيادي في مجال العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا. وأعربت عن دعمها لحملة حق نشر صور جسد الإنسان على الإنترنت ("bodyright") ورحبت بالتوجيهات المتعلقة بالاستخدام الآمن والأخلاقي للتكنولوجيا. وأعربت عن أسفها لأن العنف الجنساني على الإنترنت ما زال ينظر إليه على أنه أقل خطورة من العنف المرتكب خارج الإنترنت. وشددت على أهمية الاتفاق الرقمي العالمي، والحاجة الملحة إلى التزام الكيانات الرقمية بمنع العنف الذي تيسره التكنولوجيا وتصحيحه، والعمل مع قطاع الصناعة على إقامة نظام إيكولوجي رقمي أكثر أمانا ووضع حلول تكنولوجية مبتكرة. وينبغي إدراج مبدأي المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في جميع جوانب تصميم وتطوير التكنولوجيات الجديدة. وينبغي بذل المزيد من الجهود لمنع العنف الجنساني وتقديم الجناة إلى العدالة. وسألت الوفود عن أوجه التآزر بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وسائر مؤسسات الأمم المتحدة في مكافحة العنف الجنساني الذي تيسره التكنولوجيا وجمع البيانات والإحصاءات.

55 - وشدد المشاركون والمشاركات في حلقة النقاش على أن المساواة بين الجنسين ينبغي أن تكون اعتبارا رئيسيا في الاتفاق الرقمي العالمي. وأشاروا إلى وجود أدوات لمكافحة العنف الذي تيسره التكنولوجيا، وذكروا أن لغات العمل التي تستخدمها العديد من هذه الأدوات لم تتجاوز بعد اللغة الإنكليزية. وبما أن الشباب هم الأكثر استخداما للتكنولوجيا ويواجهون مخاطر متزايدة، فقد أدمج صندوق الأمم المتحدة للسكان التكنولوجيا في التثقيف الجنسي الشامل وعمل مع الشباب لتصميم تكنولوجيات سهلة الاستخدام ومأمونة وأخلاقية.

56 - وفي الختام، شدَّدت المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على أهمية دور الصندوق في عقد الاجتماعات والتزامه بتهيئة مساحات مأمونة للنقاش والعمل تستوعب الجميع وتجمع بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة.

رابعا - الحوار المنظم بشأن التمويل

57 - قدم نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (للشؤون الإدارية)، ومدير شعبة الاتصالات والشراكات الإستراتيجية، التقرير المتعلق بالحوارات المنظمة بشأن التمويل، الفترة 2022-2023 (DP/FPA/2023/8) استجابة لقرار الجمعية العامة 233/75 لمواصلة تحسين سير الحوارات المنظمة

وفعاليتها بشأن كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في الخطط الاستراتيجية، بما في ذلك من خلال تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقات الأمم المتحدة للتمويل.

58 - وشدَّدت مجموعة من الوفود على أن المساهمات المتعددة السنوات غير المخصصة تشكل أهمية محورية؛ ويشكل انخفاض المساهمات في الموارد العادية مصدر قلق كبير، لا سيما في ظل الاتجاهات السلبية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يتصدى الصندوق للأزمات، وأن يقدم دعما عالي الجودة وخدمات أساسية، وأن يتمسك بولايته المعيارية، وأن يضطلع بمهام ائتمانية ورقابية وإدارية سليمة. ومن المهم أن يُنفَّذ اتفاق التمويل. وأعربت المجموعة عن تقديرها للخطوات الأولية الرامية إلى تحسين الإبلاغ عن النتائج المحققة باستخدام الموارد العادية نظرا لتزايد صعوبة الدعوة إلى توفير موارد غير مخصصة. وشدَّدت المجموعة على تجاوز المناقشات نفسها لإيجاد حلول لتحسين جودة التمويل والقدرة على التنبؤ.

59 - وشدَّدت الوفود على أن الصندوق احتفظ بمركز مالي قوي. وهو من بين كيانات الأمم المتحدة التي تمتلك أعلى حصص من الموارد الأخرى المتأتية من صناديق التمويل الجماعي والأنشطة المشتركة، وإن كانت هناك بعض الشواغل المتعلقة بانخفاض الإنفاق على الأنشطة المشتركة. وأثنت الوفود على وضع استراتيجية متنوعة لتعبئة الموارد تشمل المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والموارد المحلية.

60 - وقال نائب المديرة التنفيذية (للشؤون الإدارية) إن تقدما قد أحرز في زيادة إبراز النتائج الممولَّة من الموارد العادية، بما في ذلك من خلال الاتصالات المخصصة. ولا يزال الصندوق يدرك تماما أن جميع النتائج تتوقف على تمويل الموارد العادية من أجل الفعالية المؤسسية وتوفير المعارف والكفاءات الأساسية. ويقوم الصندوق بحملة نشطة لتوسيع قاعدة مانحيه المتنوعة لتمويل الموارد العادية من 100 إلى 150 عضوا. فلكل دولار قيمة لا تقلُّ عن قيمة الرسائل السياسية التي يبثها الدعم الواسع النطاق.

61 - وأشار مدير شعبة الاتصالات والشراكات الاستراتيجية إلى تحسن وضوح نتائج التمويل من الموارد العادية والموارد الأخرى على الصعيد القطري من خلال العمل مع المديرين الإقليميين والمكاتب القطرية. وقدم صندوق الاستثمار الاستراتيجي التابع للصندوق تمويلا من الموارد العادية لحفز تعبئة موارد جديدة وإقامة شراكات جديدة. ويعتمد التمويل الابتكاري مثل السندات ذات الأثر الإنمائي على التمويل المستمد من الموارد العادية للبدء في العمل.

62 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 21/2023 بشأن التقرير المتعلق بالحوارات المنظمة بشأن التمويل لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الفترة 2022-2023.

خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

63 - عقب استعراض عام قدَّمته نائبة المديرة التنفيذية (لشؤون البرامج) وكلمات استهلالية أدلى بها المديرون الإقليميون للدول العربية، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغرب ووسط أفريقيا، وافق المجلس التنفيذي، وفقا لقراره 7/2014، على وثائق البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأنغولا (DP/FPA/CPD/AGO/9)، وبنن (DP/FPA/CPD/BEN/10)، وبوروندي (DP/FPA/CPD/BDI/9)، وتشاد (DP/FPA/CPD/TCD/8)، وغينيا الاستوائية (DP/FPA/CPD/GNQ/8)، وليسوتو (DP/FPA/CPD/LSO/8)، وليبيا (DP/FPA/CPD/LBY/2)، وملاوي (DP/FPA/CPD/MWI/9)، وموريتانيا

(DP/FPA/CPD/MTR/9)، والسنغال (DP/FPA/CPD/SEN/9) وتوغو (DP/FPA/CPD/TGO/8).

64 - وأحاط المجلس علما أيضا بالتمديد الأول للبرنامج القطري لسيراليون لمدة سنة واحدة على النحو الذي وافقت عليه المديرة التنفيذية، ووافق على التمديد الثاني للبرنامج القطري لميانمار لمدة سنة واحدة، والتمديد الثالث للبرنامج القطري لبوركينا فاسو لمدة سنتين، والتمديد الثالث للبرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمدة سنة واحدة، والتمديد الرابع للبرنامج القطري لأفغانستان لمدة سنتين (DP/FPA/2023/9).

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

سادسا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان المدير التنفيذي

65 - قال المدير التنفيذي في ملاحظاته الافتتاحية (المتاحة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) إن رحلة الإصلاح تسير بشكل جيد بالرغم من التحديات. وقد أنجز أكثر من نصف الإجراءات الواردة في خطة الاستجابة الشاملة؛ ومن المفترض أن يتم الانتهاء من غالبية الإجراءات المعلَّقة بحلول نهاية عام 2023. والبنود المتبقية أطول أجلا، بما في ذلك برنامج لإحداث تحول في أسلوب عمل المكتب ورقمنته من أجل إحداث تغيير جذري في كيفية عمله. وأوشك تقييم الثقافة السائدة الذي يقوم به طرف ثالث على الانتهاء ليكون خط أساس لتجديد ثقافة المنظمة. واقترح تعميم هذه التغييرات ضمن الإطار الزمني لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المجددة. وأوضح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دوره على صعيد الطلب والمتمثل في إتاحة تمويل التنمية، ولن يتضمن هذا الدور الاضطلاع بأنشطة جديدة، وسيغلق المكتب السابق للاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (المبادرة S3i) في هلسنكي، فنلندا بحلول نهاية عام 2023. وأعرب عن تقديره للثقة التي أوليت إلى المكتب وتعهد بعدم الإفراط في الاتكال عليها.

66 - ويجري اتخاذ إجراءات لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للمكتب التي أُقرَّت مؤخرا. وسيكون التنسيق الداخلي ركيزة أساسية إلى جانب قياس أثر الخدمات ضمن إطار النتائج المعزَّز. ويجري إنشاء هياكل مخصصة على أعلى المستويات لتركيز الخبرات وحفز المساهمات في أهداف الأمم المتحدة وخطة عام 2030. وتجري عملية تعيين نائبين للمدير التنفيذي. ومازال الطلب على الدعم قويا، حيث تم التوصل مؤخرا إلى اتفاقات بشأن 60 مشروعا جديدا وتوسيع اتفاقات قائمة لإنشاء 90 مشروعا آخر في أكثر من 60 موقعا.

67 - وعرض المدير التنفيذي تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين 2024-2025 (DP/OPS/2023/7) ونتائج التقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة (DP/OPS/2023/9).

68 - وقالت الوفود إن المكتب قضى عاما يثبت فيه الأوضاع ويرسم الطريق إلى الأمام. وقد أقرَّ المجلس التنفيذي الخطة الاستراتيجية المنقَّحة وقدَّم توجيهات بشأن مستقبل الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (المبادرة S3i) وخطة الاستجابة الشاملة واحتياطيات المكتب. وطلب إلى المكتب توزيع جميع الاحتياطيات الفائضة المتراكمة بعد 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، واقتراح منهجية وإطار زمني

لتوزيع الاحتياطيات الفائضة المتراكمة خلال فترة الميزانية هذه. وتوصل المجلس، في ممارسته لولايته، إلى حل وسط من خلال التركيز على إصلاح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مؤسسيا وثقافيا، وتوفير سبل الانتصاف الكافية في القضية المتعلقة بالاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار (المبادرة S3i)، ومساءلة الجناة ورسم مسار للمضي قدما. ويشكل تعاون المكتب واستجابته وسرعة الإصلاحات واطراد الممارسات الإدارية عوامل هامة للغاية.

69 - وفيما يتعلق بخطة الاستجابة الشاملة، حثت الوفود على التنفيذ في المجالات المتعثرة، ولا سيما الحوكمة والإدارة. واعترفت بعدم قدرة المكتب على استيعاب شريحة قدرها 11,8 مليون دولار وأقرَّت طلبه ترحيل أجزاء إلى فترة السنتين المقبلة. وقالت الوفود إن المكتب بذل جهودا جديرة بالثناء لتوزيع الاحتياطيات الفائضة وتم رد ما يصل إلى 41 في المائة إلى الكيانات التي تدفع التكاليف، وحثت المكتب على مواصلة التعجيل بهذه العملية. وأحاطت الوفود علما بالمنهجية المقترحة لتوزيع الاحتياطيات لفترة السنتين 2022-2023 وحثت المكتب على إتاحة البيانات المتعلقة بالتقدم الذي أحرزه في تحصيل الرسوم والمبالغ المردودة على المنصات العامة. وفيما يتعلق بتقديرات الميزانية للفترة 2022-2025، أقرَّت بزيادة التكاليف والرسوم الإدارية وأكدت على أهمية تحقيق إيرادات صافية صفرية. وشدَّدت الوفود على أهمية توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وذكرت أن المجلس سيتصرف حسبما يراه مناسبا. وأخيرا، أكدت الوفود من جديد ضرورة أن يقدم المكتب تقريرا إلى المجلس كلما أمكن ذلك عن العملية الجارية لاسترداد أموال مبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار ومحاسبة الجناة.

70 - وأشادت مجموعة من الوفود بعزيمة القوة العاملة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مواجهة التحديات الداخلية والعالمية؛ وأعربت عن تقديرها للأشواط الإيجابية التي قطعت على طريق الإصلاح؛ وشدَّدت على أهمية وجود ولاية غير برنامجية يحركها الطلب وترتكز على قيم الأمم المتحدة ومعاييرها. ومن الضروري أن تركز حافظة المكتب على المجالات الصادر بها تكليف ويمتلك المكتب معارف وخبرات قيمة بشأنها، ويحتاج فيها إلى الدراية الفنية، وتتمثل هذه المجالات في البنى التحتية وخدمات المشتريات وإدارة المشاريع. ونظرا لأن الأزمة المتعلقة بمبادرة الاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار والإدارة قد سلطت الضوء على أوجه القصور الهيكلية الرئيسية التي من شأنها أن تحدد لبعض الوقت أولويات التعاون مع المكتب، يشكل الوضوح والشفافية بشأن الشؤون المالية وصنع القرار ركيزتين لإعادة بناء الثقة، إلى جانب تحقيق إيرادات صافية صفرية. وأعربت المجموعة عن تقديرها للتركيز على نشر ثقافة في المنظمة يسودها الأمان واستيعاب الجميع وسرعة الاستجابة، مع الاعتراف بأن التغيير الثقافي يتطلب جهودا متسقة ومتفانية وطويلة الأجل. ورحبت المجموعة بالتقدم المحرز بشأن خطة الاستجابة الشاملة، ولكنها دعت إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لاستكمالها.

71 - وقالت مجموعة من الوفود إن المكتب لا يزال شريكا هاما للغاية في توسيع القدرة على التنفيذ لتحقيق التطلعات الإنمائية، وأثنت على القرارات المتخذة لتجديد هذا المحور من محاور التركيز. وشدَّدت هذه الوفود على أهمية تحديث خطة الاستجابة الشاملة، وتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2021، وتوزيع الاحتياطيات الفائضة. وأعربت الوفود عن تقديرها لوتيرة التغيير والالتزام بما يتماشى مع الجداول الزمنية المتفق عليها، وأحاطت علما بالتقدم المحرز في تقديم الإحاطات الشهرية وشجعت على إجراء استعراض يقوم به طرف ثالث في نهاية خطة الاستجابة. ورحَّبت بالتدابير الواردة في الخطة الاستراتيجية للتخفيف من المخاطر الاستراتيجية وكذلك بمزيد من المعلومات حول الاستثمار الداخلي

الاستراتيجي والتحول الرقمي. وفيما يتعلق بالتقرير الإحصائي السنوي (DP/OPS/2023/9)، رحَّبت مجموعة الوفود بزيادة المشتريات من أقل البلدان نموا بنسبة 19 في المائة وشجعت على مواصلة التوسع في الشراء من البلدان النامية.

72 - وأيَّدت الوفود تجديد التركيز على الولاية الأساسية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة لإظهار كيفية مساهمة المكتب في خطة عام 2030 من خلال التنفيذ لصالح الشركاء، وكيفية إعادة مواءمة عمله مع معايير الأمم المتحدة وقيمها. وتشمل الخطوات الإيجابية الرامية إلى معالجة أوجه القصور الرئيسية استقلال مكتب الأخلاقيات وفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. ويحتاج المجلس إلى تأكيدات بشأن تنفيذ خطة الاستجابة الشاملة؛ ويجب أن تكون الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية مرضية تماما. وينبغي ألا يتوسَّع المكتب خارج نطاق ولايته الأساسية، بما في ذلك في تمويل التنمية. وطلبت الوفود توضيحا بشأن التحديات التي تعترض تنفيذ خطة الاستجابة وبشأن ما سيفعله المكتب وما لن يفعله فيما يتعلق بولايته الأصلية، بما في ذلك في ما يتعلق باشتراط الخطة الاستراتيجية إصدار ولاية واضحة للمجلس التنفيذي لتوجيه العمل المتعلق بتمويل التنمية.

73 - وأجاب المدير التنفيذي بأن المكتب ملتزم التزاما شديدا بإنجاز كل ما ورد في خطة الاستجابة الشاملة وتجاوزه، مع إجراء استعراض إداري للإصلاحات الإضافية الجارية. ولا تنتهي خطة الإصلاح بانتهاء تنفيذ خطة الاستجابة. ولا يشعر المكتب بالرضا التام عن نفسه أو يتوقع أن تعاود الوفود فورا تعاونها معه على النحو المعتاد. وقد شطب بعض الأعضاء بالفعل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من قائمة تعليق المدفوعات؛ وأعرب عن أمله في أن يحذوا الجميع حذوهم، واعترف بأن ذلك يتوقف على مواصلة الخضوع للمساءلة والتحلي بالشفافية والالتزام بالإصلاحات.

74 - وفيما يتعلق بتمويل التنمية، تعلم المكتب من أخطاء الماضي ولن يباشر الاستثمار المؤثر، أو التمويل المختلط، أو الحد من مخاطر الاستثمار، أو أي نشاط آخر على جانب العرض. وقد أبلغ عن عمله على جانب الطلب توخيا للشفافية والخضوع للمساءلة لأن هذا، وإن كان مجال عمل قائم، ينطوي على قضية تتعلق بالسمعة. ويقدم المكتب المساعدة التقنية في جانب الطلب وحاول أن يصيغ ذلك صياغة عملية؛ ويمكن تنظيم اجتماع شهري لتقديم المزيد من التفاصيل. وشدد على أهمية وجود سياق تمكيني للتمويل وكيف أن المكتب كثيرا ما يكون لديه فهم واضح للمشاريع المقبولة مصرفيا، مما يساعد على تصميم مشاريع يمكن أن يموِّلها آخرون. وأكد من جديد أن المكتب يوسع قدرة الشركاء على التنفيذ بناء على طلباتهم.

الحوار التفاعلي

75 - أدلى رئيس المجلس التنفيذي بكلمة استهلالية في حوار متكامل بشأن البنية التحتية للطاقة: المسارات المؤدية إلى انتقال عادل وأخضر وقادر على التكيف مع تغير المناخ.

76 - وقال المدير التنفيذي إن هناك فجوات هائلة في التقدم المحرز في إطار الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن توفير طاقة نظيفة بأسعار معقولة. ولا يزال واحد من كل ثلاثة أشخاص يفتقر إلى مرافق طهي نظيفة ويوجد معظمهم في أشد المناطق فقرا. وفي عام 2021، كان هناك ما يقرب من 700 مليون شخص يعيشون بلا كهرباء، معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتترتب على ذلك عواقب وخيمة على مستوى الأهداف. والسؤال المطروح ليس ما إذا كان ينبغي توفير إمكانية الحصول على الطاقة للجميع، والانتقال من الوقود الأحفوري بطريقة عادلة ومنصفة مع الحفاظ على فرص العمل والفرص

الاقتصادية، بل كيف يمكن تحقيق ذلك. ويسير التقدم بوتيرة أسرع في أجزاء من نظام الطاقة مثل توليد الكهرباء؛ وتتباطأ وتيرته في مجالات النقل والصناعة والتدفئة والتبريد. وفي حين تحتاج البلدان النامية إلى 1,7 تريليون دولار من الاستثمارات في الطاقة المتجددة سنويا، لم تجتذب سوى 500 بليون دولار في عام 2022. ولم تحصل أفريقيا إلا على 3 في المائة من استثمارات الطاقة في جميع أنحاء العالم على الرغم من أن لديها 60 في المائة من أفضل موارد الطاقة الشمسية. وتوفير البنى التحتية ضروري للانتقال الطاقي ويدخل في صميم ولاية المكتب، إلى جانب المساعدة التقنية اللازمة لجعل مشاريع الطاقة المتجددة أكثر مقبولية مصرفيا بحيث يلتقي الطلب والعرض.

77 - وشرحت متكلمة كيف بدأ انتقال الطاقة في بلدها في سبعينيات القرن العشرين عندما استثمر بكثافة في المصادر المتجددة. واليوم، يحصل 99,4 في المائة من السكان على الكهرباء على مدار 300 يوم في السنة من مصادر متجددة بنسبة 100 في المائة. ويعزى هذا الإنجاز إلى القيادة المستنيرة، والشعور بالمسؤولية على الصعيد الوطني، ووجود مؤسسات قوية ورؤية استشرافية. وعلى الصعيد العالمي، يتطلب الانتقال استثمارات وشراكات بين القطاعين العام والخاص والمواءمة مع المؤسسات المالية الدولية؛ ومن شأن وجود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع كحلقة وصل وعامل تمكين أن يساعد العديد من البلدان على تحقيق هذا التحول. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية ضمان أن تكون المشاريع مجدية ماليا وجاذبة للمستثمرين؛ وينبغي أن تدرس عن كثب ما تفعله للوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة.

78 - وأعرب وفد آخر عن تقديره لتفهم الحوار لمحورية الطاقة بالنسبة لجميع الأهداف وتركيزه على أفريقيا. والسعي المستمر نحو الوصول إلى طاقة أنظف هو الطريق الوحيد الذي تتوفر له مقومات البقاء. وينبغي أن تساعد البلدان بعضها بعضا في أسرع وقت ممكن للحد من الضرر الذي يلحق بالبيئة، مع احترام تنوع السياقات الواقعية التي يعيش فيها الناس. وترتبط مشكلتا الفقر والمناخ بالطاقة؛ وهما أهم مشكلتين في أفريقيا. ويلزم بذل جميع الجهود الممكنة للحصول على المزيج الصحيح. وتحقيقا لهذه الغاية، رحَّب بتبادل المعارف والخبرات مع البلدان الأخرى. ويعني الانتقال العادل ضمنا عدم الاعتماد على قوى السوق فحسب وإلا فثمة تفاوتات كبيرة يمكن أن تنتج عن ذلك.

79 - وشرحت متكلمة كيف اقترح بلدها استخدام تكنولوجيات الطاقة القائمة على الهيدروجين والأمونيا من أجل أمن الطاقة والكفاءة الاقتصادية وتقليل الأثر البيئي. وأطلق البلد أول استراتيجية للهيدروجين في عام 2017 وركز على تسريع سلاسل التوريد. ومن المبادرات الهامة الأخرى تكنولوجيات الطاقة الحرارية، والتقاط ثنائي أكسيد الكربون وتخزينه، واحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه. ويجب أن تكون هناك مسارات واقعية للانتقال تتناسب مع حالة كل بلد، وينبغي أن يقوم المكتب، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، بإعداد دراسات مصممة خصيصا للحالات القطرية. وقد حاول بلدها أن يبين ما يمكن إنجازه وقالت إن بلدها يستثمر على الصعيدين المحلي والدولي، مع التركيز على الاستثمار، وليس المساعدة، لأن العائدات ستفيد الجميع.

80 - وقال متكلم آخر إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعمل على توسيع نطاق التخفيف من خلال أهداف طموحة، مثل الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 100 في المائة بحلول عام 2025 في ساموا. وينبغي أن تكون التكنولوجيا في متناول جميع الدول الضعيفة؛ ويشكل إجراء المشاورات أهمية بالغة من أجل تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني. ويمكن أن يعمل المكتب على وجه الخصوص مع الحكومات الوطنية على تنفيذ المشاريع. وينبغي أن يركز الحديث عن الانتقال العادل على نوع البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، لأنه حتى لو حقق جميع أعضاء تحالف الدول الجزرية

الصـــغيرة البالغ عددهم 39 عضـــوا الانتقال إلى مصـــادر الطاقة المتجددة بنســـبة 100 في المائة بحلول عام 2025، لن يتزحزح المؤشر عن موضعه. ويتعين على أكبر الاقتصادات ذات المستويات المنخفضة من الطاقة المتجددة أن تكون أكثر طموحا. وتحتاج الدول الجزرية الصـغيرة النامية إلى شـركاء لأن تغير المناخ بالنسبة لها مسألة بقاء.

81 - وقالت الوفود إن النهج المتمحورة حول الإنسان والطاقة النظيفة هما مصطلحان يستندان إلى توافق دولي في الآراء، ولكن هذا ليس هو الحال بالنســـبة للطاقة المتجددة. فكثير من الناس لا تتوافر لهم إمكانية الحصـــول على الطاقة المتجددة رغم احتياجهم إلى الكهرباء اليوم. وســـألت الوفود عن المكانة التي يرى المكتب نفســه فيها وميزته التنافســية على صــعيد العمل في مجال الطاقة، وعما إذا كان قد تعلم من تقييم الأعمال السابقة في مواجهة الطلب المتسارع. وبالنظر إلى الدعم الكبير المطلوب لتحقيق التطلعات الوطنية في مجال الطاقة، تساءلت الوفود عن التنسيق والتآزر بين الجهات صاحبة المصلحة، واقترحت أن يعزز المكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشادت بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ عملية الانتقال وشدَّدت على التنسـيق مع شـبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. ويضـيف المكتب قيمة من خلال خبرته في مجال البنى التحتية وخدمات المشاريع، وينبغي أن يواصل تقييم ذلك لمواصلة التركيز على ولايته الأصلية.

82 - وقال المدير التنفيذي إن الطلب المتزايد على الطاقة النظيفة يأتي من الشـركاء. ولا يضـع المكتب استراتيجيات وطنية أو يوفر التمويل، ولكنه يعرف كيف ينفذ مشاريع أنشأها آخرون. ويقدم المكتب في بعض الحالات المساعدة التقنية في تصميم مشاريع استثمارية عالية الجودة ومقبولة مصرفيا. ويعمل المكتب في سياقات هشة للغاية لا تمثل أولوية بالنسبة للقطاع الخاص. وحتى وإن توافرت السياسات والإرادة الوطنية والتمويل، فإنها لا تزال بحاجة إلى هياكل أساسية جيدة وقدرة تقنية. وينبغي أن تكون جميع البلدان قادرة على تقرير خياراتها وأن تمتلك القدرات والموارد اللازمة للتنفيذ. وأعلن أن المكتب يعتزم الانضـــمام إلى شـــبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة ويعكف على دراسـة شـراء الطاقة النظيفة وإعداد قائمة بحلول الطاقة المتجددة التي يلعب فيها الشراء دورا أساسيا.

83 - وفي الختام، قال المدير التنفيذي إن المكتب اســتعرض جميع المشــاريع وإن إطاره الجديد المعزَّز للتقييم سيمضـي قدما في قياس الأثر. وأبدى المكتب استعدادا لتنفيذ المشاريع في إطار من التعاون؛ وأبدت منظمات أخرى استعدادها للحصول على أفضل الخبرات من المكتب في مجال الطاقة النظيفة.

84 - واختتم رئيس المجلس التنفيذي الحوار المتكامل بتشـجيع المكتب على مواصـلة تقديم أمثلة محددة على مساهماته.

85 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 22/2023 بشـــأن تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين 2024-2025؛ والقرار 23/2023 بشأن خطة الاستجابة الشاملة الموضوعة تلبية لتوصيات الاستعراضين المستقلين اللذين أجراهما طرف ثالث بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ والقرار 24/2023 بشأن التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لعام 2022.